تكوين رأي عام مساند للسياسات السكانية

خطة متكاملة لتنفيذ برنامج العمل السكاني ٢٠٠٦-٢٠١٠م

□ صنعاء- «الميثاق»

■ تصدر مجموعة من الأولويات أجندة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان للعام ٢٠٠٧م، في مقدمتها البدء بتنفيذ برنامج العمل السكاني للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠م والذي تم ادماجه في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية لنفس الفترة عبر الاستمرار في خلق رأي عام مساند للسياسات السكانية خلال الأنشطة والفعاليات الإعلامية والخطط التوعوية بالإضافة إلى تطوير الشراكة والتعاون والتكامل مع كافة الجهات والقطاعات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في مجال العمل السكاني والتوعية السكانية والمضي قدماً في عملية دمج القضايا والمفاهيم السكانية في مناهج التعليم العام والجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم غير النظامي، وكذا الاستمرار في تفعيل لجان تنسيق الأنشطة السكانية الموجودة في معظم المحافظات.

ووضعت الأمانة العامة في مقدمة اولوياتها القادمة العديد من التصورات المتكاملة لعقد المؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية والمقرر في نهاية العام الجاري، والذي سيسبقه إقامة وتنظيم الأنشطة والفعاليات حول قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للخروج بتصورات ميدانية للأولويات المطلوبة لتنفيذ أهداف السياسة السكانية وكذا الخروج ببرنامج تنفيذي لمواجهة التحديات السكانية التي تواجهها بلادنا خلال السنوات القادمة.

وتحرص الأمانة العامة على متابعة تنفيذ السياسة الوطنية للسكان وبرنامج عملها بما يتسق مع سياسات واستراتيجيات وخطط الدولة لمواجهة قضية الفقر من خلال تخفيض معدل الخصوبة الحالي بهدف تخفيض معدل النمو السكاني المرتفع في بلادنا، والذي بلغ حسب النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م (٣,٠٪)، كمعدل نمو سنوي، وهو من أعلى المعدلات في العالم، والذي يشكل تحدياً حقيقياً وكبيراً أمام تحقيق التنمية الشاملة، لا يعيق أي جهود لتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية لجميع السكان.

استراتيجيات لمواجهة الفقر وتخفيض معدلات الخصوبة

ويؤكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان أمين معروف الجند على ضرورة وأهمية الائتلاف في تعزيز الشراكة بين البلدان والمنظمات والعمل على تحسين الخبرات والتجارب والمهارات في مجال العمل السكاني بين الدول الأعضاء والشركاء في السكان والتنمية (جنوب- جنوب)، في مجالات التوعية والتدريب ونقل الخبرات بين الدول من أجل رفع الكفاءة للخبراء الموظفين في مجالات السكان والتنمية والصحة الانمائية والصحة العامة وغيرها من القضايا المتعلقة بالسكان.

بدأت تنفيذ مشاريع تأهيل القدرات البشرية وإنشاء بنية تحتية تقنية

بهران: توليد الكهرباء بالطاقة النووية.. ليس مستحيلاً بل قريباً جداً

■ توليد الكهرباء بالطاقة النووية.. بداية فكرة وحلم وجد طريقه سريعاً الى أرض الواقع ليحمل معه أحد مفاتيح مستقبل التنمية وأهمها.. ليس بالأمر المبالغ فيه كما يعتقد البعض حصول اليمن على الطاقة النووية لاستخدامها في المجال السلمي التنموي.. بل قد يكون المشروع كبيراً طموحاً، لكن اليمن كدولة جديرة بحقها في دخول هذا المجال «مستقبل تشغيل الطاقة الكهربائية النووية ليس مستحيلاً وإنما قريب جداً».

منذ اعلانه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أن من ضمن مهامه القادمة ملفاً كبيراً هو ملف التنمية الشاملة صناعياً وزراعياً، وملفاً أخر هو توليد الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لها ومن ذلك توليد الكهرباء بالطاقة النووية، والحكومة تعمل باتجاه تنفيذ هذا الوعد والملف المهم.

كتب/ نجيب شجاع الدين

أقر مجلس الوزراء التوصيات التي توصلت إليها اللجنة العليا للطاقة بشأن خيارات توليد الكهرباء بالطاقة النووية في الجمهورية اليمنية للبدء بتنفيذ هذه المهمة الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد على ضرورة التركيز على ايجاد القاعدة التشريعية لهذه العملية من خلال ايجاد قانون للطاقة النووية وبحيث يتم التواصل مع الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول الشقيقة والصديقة التي لها خبرة في هذا الجانب للاستفادة من تجاربها وقوانينها المنظمة لهذه العملية.

وكلف المجلس وزير الكهرباء بمتابعة هذه العملية وتقديم مشروع القانون المطلوب في أقرب وقت الى المجلس للمناقشة واتخاذ القرار المناسب بشأنه الى جانب نتائج الاتصالات مع الدول الشقيقة والصديقة وكذا الأفكار المتعلقة بأنسب الوسائل والطرق الممكنة لخوض هذه التجربة مع التأكيد على الاستمرار في التواصل مع الجهات التي أبدت استعدادها للتعاون مع بلادنا في هذا المجال.

في حين تجري اللجنة اليمنية للطاقة الذرية حالياً الترتيبات الخاصة بتأهيل القدرات البشرية للعمل في هذا الميدان وكذا البدء بتنفيذ برنامج انشاء بنية تحتية بشرية وتقنية يمكن الاستعانة بها مستقبلاً في انتاج الكهرباء بالطاقة النووية لاستثمار هذه التقنية في مجالات انتاج الكهرباء أولاً وفي مجال الطب والزراعة ومصادر المياه والبيئة وتحلية المياه وغيرها.

نتائج مذهلة

وياتي تنفيذ مشروع الكهرباء بالطاقة النووية تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. حيث أكد الدكتور مصطفى بهران مستشار رئيس الجمهورية للعلوم والتكنولوجيا أن اليمن ستبدأ تنفيذ المشروع خلال العام الحالي ٢٠٠٧م، كخيار أمثل للخروج من أزمة الطاقة الكهربائية في بلادنا.

وتوقع بهران أن حجم الانتاج المتوقع من الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية خلال الخمس السنوات القادمة سيكون خمسة أضعاف ما ينتج من الطاقة الكهربائية اليوم.

وفي هذا الصدد رحبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطلب الجمهورية اليمنية للحصول على مساعدات فنية من قبل الوكالة لتمكينها من تحقيق توجهاتها لاستخدام الطاقة النووية سلمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر.

وأبدى الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال تسلمه الأربعاء الماضي طلب اليمن للوكالة في هذا الخصوص استعداد الوكالة الدولية لتقديم المساعدات المباشرة لليمن في مجال تعزيز بنية الأمان والأمن النوويين، بما يمكنها من الاستجابة لمتطلبات التطورات اللاحقة وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر.

كما أبدى البرادعي استعداد الوكالة الدولية للمساهمة في وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في اليمن.

ووعد البرادعي بزيارة لليمن سيتم تحديد موعدها في وقت لاحق بناءً على دعوة وجهت له رسمياً.

وكانت اليمن قد بدأت منذ أواخر العام الماضي بالتعاون مع مؤسسات دولية بإجراء دراسات تتضمن الجوانب الاقتصادية وجوانب الأمن والأمان النوويين في سعي اليمن لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية حيث جرت مباحثات مع شركات استثمارية أمريكية وكندية حول اقامة محطة نووية في إحدى المناطق الساحلية سوف تنتج أكثر من ألف ميجاوات من الكهرباء من المقرر أن تغذي النشاط الاقتصادي والتنموي وعلى وجه الخصوص المناطق الحرة والمدن الصناعية وغيرها.

بذكر ان السيد جان بيوري كاوويل مسئول ادارة البرامج في الوكالة الذرية للطاقة النووية رئيس الفريق الدولي المكلف من الوكالة لعمل دراسة لاحتياجات اليمن في مجال استخدامات الطاقة النووية السلمية أكد أنه سيتم خلال الأشهر القليلة القادمة التوقيع على وثيقة الاتفاق الخاصة بالاستخدام السلمي للطاقة بين اللجنة الدولية واليمن.. وقال إن العامل الأول الذي جعل اليمن تحظى بتقدير الوكالة الدولية هو وجود وانشاء لجنة وطنية للطاقة الذرية في اليمن اضافة الى توافر الارادة السياسية في اليمن في انجاز مشاريع علمية منهجية من شأنها الاسهام المباشر في تطوير التنمية الشاملة وانعاش الاقتصاد اليمني اضافة الى عامل مهم يتمثل بمستوى النشاط الايجابي ومستوى التنسيق والتعاون الذي تبديه قيادة اللجنة الوطنية وهذا كله قد جعل اليمن في مقدمة القائمة الخاصة بالدول التي تعطيها الوكالة جُل اهتمامها.

من جانب آخر تنفذ اللجنة الوطنية للطاقة الذرية حالياً عدداً من المشاريع بالطاقة النووية في مجال الطب والزراعة والري التسميدي في صنعاء وذمار.. وأشار بهران الى أن تلك المشاريع حققت نتائج مذهلة كما تجرى التجارب على عدد من المشاريع المستقبلية بالطاقة النووية كونها طاقة صحية وآمنة ونظيفة وغير مكلفة بالنسبة للفرد والمجتمع. وقال لقد تفاوضنا مع عدة شركات ستقوم بإنشاء المحطة وسيكون قريباً جداً الى جانب تحلية المياه بالطاقة النووية.

الاستعداد للمناقشة

وفي اطار سعي اليمن للحصول على الطاقة النووية لاستخدامها في المجال السلمي التنموي، جدد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التأكيد أن اليمن تنوي التزود بالطاقة النووية لأغراض سلمية بمساعدة الولايات المتحدة وكندا.

وأعلنت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عزم بلادها تقديم المساعدة للدول الملتزمة بمعاهدة حظر الانتشار النووي وتريد الحصول على الطاقة النووية السلمية مشيرة الى أن بلادها ستسعد بمناقشة الموضوع مع الدول التي تضع خططها من أجل هذا البرنامج. فيما أعلن رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي اواخر العام الماضي على هامش اجتماعات الدورة العادية الـ٥٠ للمؤتمر العام للوكالة الدولية في فيينا بالنمسا أن الوكالة أقرت دعم اليمن بخمسة مشاريع جديدة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، تقدر تكلفتها بمليون و٣٠٠ ألف دولار.

وتعد اليمن احدى الدول التي تبنت عدداً من مشاريع القرارات ذات العلاقة من بينها مشروع القرار الخاص بتعزيز استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في العالم ومشروع الأمن النووي.. وأكدت اليمن -خلال اعمال الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام للجنة العربية للطاقة الذرية الذي استضافته مدينة الحمامات بتونس نهاية يوليو الماضي- موقفها الداعي الى اعتماد الخيار الطاقي النووي السلمي من أجل القضاء على الفقر وتحسين معيشة الناس وحماية البيئة وايقاف التغييرات المناخية والاحتباس الحراري وتزويد عملية التنمية المستديمة بوقود رخيص ونظيف ومناسب باعتبار ذلك لم يعد ترفاً بل حاجة ضرورية وقال الدكتور مصطفى بهران مستشار رئيس الجمهورية للعلوم والتكنولوجيا للطاقة الذرية في كلمته التي ألقاها في المؤتمر ان اليمن لا تنظر الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تلبي طلبات الحاضر فقط بل وتلبي حاجات المستقبل كذلك.

■ الوكالة الدولية للطاقة الذرية: توافر الإرادة السياسية في إيجاد مشاريع علمية منهجية جعل اليمن يحظى بالتقدير والاهتمام

■ مجلس الوزراء.. يبحث نتائج الاتصالات مع الدول التي أبدت استعدادها للتعاون

في اجتماع موسع بمحلي أمانة العاصمة بمشاركة مختلف الجهات والإدارات المختصة

التأكيد على تبسيط حصر وربط وتحصيل ضرائب الدخل بموجب قرار وزارة المالية والقضاء على التراكمات المتوارثة

■ صنعاء- «الميثاق»..

■ في إطار التهيئة والإعداد والتحضير لبدء تنفيذ قراري معالي وزير المالية رقم (٥٣٢،٥٣١) بشأن التعليمات التنفيذية لتبسيط إجراءات حصر وربط وتحصيل ضرائب الدخل «القضاء على ملفات التراكم» عقد لقاء موسع برئاسة الاستاذ أمين جمعان الأمين العام للمجلس المحلي بديوان أمانة العاصمة وحضور كل من وكلاء أمانة العاصمة، ومديري عموم الضرائب والموارد المالية والغرف التجارية بالأمانة ومدير عام الرقابة بمصلحة الضرائب ونائب مدير ضرائب الأمانة لشئون الفروع..

هذا وقد كرس اللقاء لمناقشة الآليات والوسائل اللازمة لتنفيذ قرار وزير المالية، وشدد أمين عام محلي الأمانة على أهمية تفاعل الجميع للبدء في تنفيذ قرار وزير المالية كونه سيرفد الخزينة العامة والسلطة المحلية على وجه التحديد بمزيد من الإيرادات المتراكمة لسنوات مضت.. داعياً إلى بذل الجهود المخلصة إلى الوصول لهذا الهدف.

من جانبه الأستاذ نعمان الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب ثمن الدور المتميز لقيادة الأمانة وحرصها الدائم على تطوير الأداء في كافة المجالات ومنها تحصيل الإيرادات..

موضحاً أن مصلحة الضرائب قد عملت على الاستفادة من تجارب كثيرة ومهمة لأنظمة متعددة تم من خلال ذلك تلافي العيوب والمآخذ ومواكبة المستجدات والتطورات.

وقال إنها ترجمة فعلية لتوجهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بأهمية وتبسيط وتسهيل الإجراءات على المواطن وعدم تحمله أي أعباء تثقل كاهله.. فقد قامت رئاسة المصلحة وبدعم وتوجيه معالي الوزير الدكتور سيف العسلي إلى دراسة موضوع التراكمات الضريبية التي تربو على ثلاثين ألفاً بأمانة العاصمة من الملكفين غير المسددين منذ سنوات عدة.

وأشار محمد رزق الصرمي وكيل أول أمانة العاصمة إلى أهمية الدور الإعلامي لنشر الثقافة والتوعية الضريبية وشرح مميزات هذا القرار، وقال: انه يجب ان يسبق التنفيذ التهيئة للمواطن وعدم وقوع أي اشكالات أثناء التنفيذ.

مدير عام ضرائب الأمانة مروان عبدالله الإرياني أوضح أن المكتب قد قام بإعداد كشوفات اللجان الميدانية المشاركة سواءً من موظفي الضرائب أو الغرف التجارية أو أعضاء المجالس المحلية أو عقال الحارات.

منوهاً بأن قرار وزير المالية (٥٣٢) بشأن تبسيط الإجراءات لم يصدر إلاّ بعد قراءة متأنية ودراسة مستفيضة روعي من خلالها تجاوز كل الأسباب والدوافع لنشوء هذه التراكمات ووضعت المعالجات اللازمة والكفيلة بعدم ظهور مثل هذه الحالات التي احتوى عليها القرار وهي:

- إلغاء جميع الغرامات للسنوات السابقة.
- إمكانية المكلف في تقسيط مبلغ الضريبة الموافق عليها.
- وجدولة سداد تلك الاقساط على مدار سنة كاملة أو أكثر.
- خول القرار اللجان الميدانية الصلاحيات بهدف تسهيل الإجراءات وسرعة الإنجاز في الميدان.
- بموجب القرار تم اعتماد الدعم المالي لحقوق أعضاء اللجان الميدانية والإشرافية..

وقد أكد الإرياني على أهمية الوسيلة الإعلامية والتوعية الضريبية سواءً المرئية أو المسموعة أو المقروءة.. بحيث يعرض من خلال تلك الوسائل المميزات والأهداف التي يرمي إليها هذا القرار كونه جاء لمصلحة المكلف بالدرجة الأولى.

السلطة المحلية ترتبط بالأجهزة التنفيذية

مشروع نظام المعلومات يطور الأداء وأساليب العمل ويعزز اللامركزية

■ صنعاء- «الميثاق»

■ تسعى وزارة الإدارة المحلية إلى تطوير أداء السلطة المحلية وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية.. حيث ينفذ حالياً مشروع معلومات السلطة المحلية ليشمل كافة محافظات الجمهورية.

المشروع يهدف أساساً إلى إنشاء قواعد البيانات ونظم المعلومات اللازمة لتطوير الأداء وأساليب وآليات التخطيط في الوحدات الإدارية ولتمكين السلطة المركزية من الإشراف والرقابة والتقييم، وإنشاء شبكة معلومات تؤمن انسياب البيانات بين الوحدات الإدارية على المستوى الأفقي والسلطة المركزية، على المستوى الرأسي بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للعمل المعلوماتي في الوحدات الإدارية وبما يعزز قدرتها على العمل وتحقيق التكامل المعلوماتي لضمان تناسق مدخلات ومخرجات البيانات والمعلومات في السلطة المحلية.

ومشروع نظم معلومات السلطة المحلية هو عبارة عن وسيط يربط تدفق المعلومات بين الوحدات الإدارية والأجهزة المركزية المختلفة ووزارة الإدارة المحلية وبموجب طبيعة مهامها القانونية تقوم بالإشراف على هذا المشروع، الذي ينظم العلاقة بالأجهزة المركزية ودراسة المشاكل والأعباء التي تواجه السلطة المحلية والتنسيق الأعلى مع الأجهزة المركزية المختلفة. ويشمل نظام المعلومات كافة الأنشطة بضمان تدفق المعلومات والأنشطة سواءً على المستوى المحلي أو الأجهزة التنفيذية لجميع الأعمال.

وتطبق وزارة الإدارة المحلية منظومة متكاملة على مستوى الديوان العام والمحافظات والمديريات وتتكامل أيضاً مع الأجهزة المركزية فتعطي السلطة المحلية القدرة على تجهيز المعلومات في الوقت المناسب.

وتعول وزارة الإدارة المحلية كثيراً في تطوير أعمال المجالس المحلية اللامركزية المالية والإدارية، لأن مقومات نجاح المشروع متوافرة. وترتكز هذه المنظومة المعلوماتية على بنية تحتية متكاملة تربط المديريات بالمحافظات وفي نفس الوقت بالوزارة بصورة مباشرة وآلية بعيدة عن الوسائل التنفيذية.. وهو الأمر المهم في إيصال المعلومات سريعاً وبالتالي توفير الجهد والمال وضمان سلامة وصول المعلومة.

ويعد مشروع نظام المعلومات للسلطة المحلية تتويجاً لجهود تطوير السلطة المحلية تلك التجربة الرائدة التي انتهجتها بلادنا في إطار الحكم المحلي بإدخال هذا النظام.

ويتوقع ان تصبح اليمن من أوائل الدول العربية، بل وعلى المستوى الإقليمي في إدارة الشأن المحلي بواسطة هذا النظام، كما سيحدث نقلة نوعية من حيث توحيد إجراءات العمل واستخدام نماذج موحدة لكافة المديريات بحيث يؤدي العمل بنفس النسق ويعطي نفس النتائج.

في ترؤسه الاجتماع الدوري لشركات الطيران العالمية:

محافظ عدن يؤكد استعداد المحافظة تذليل الصعوبات وتقديم الدعم لشركات الطيران

■ عدن- «الميثاق»:

■ أعلن الأخ عبدالله لطف المترب نائب المدير العام لشركة الخطوط الجوية اليمنية للشؤون التجارية ان الشركة ستشهد توسعاً في نشاطها الملاحي الجوي وفي أسطولها الجوي حيث ستنضم إلى اسطولها طائرة جديدة طراز بوينج ٧٣٧ وستدخل في الخدمة الجوية في أكتوبر من هذا العام، إلى جانب شراء عشر طائرات إيرباص طراز ٣٥٠ وهي حالياً في طور الإعداد وستسلم للشركة أول طائرة منها بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣م منها ست طائرات مؤكداً إقرارها، والأربع الأخرى هي قيد الاختيار..

وأضاف انه تزامناً مع الانتهاء من المبنى الجديد لمطار صنعاء والمتوقع افتتاحه في سبتمبر عام ٢٠٠٨م سيستوعب ٥ ملايين مسافر، ومضى يقول انه ستكون هناك أسعار خاصة منخفضة لتشجيع الناس على السفر خصوصاً في شهري يناير وفبراير كما قدمت تخفيضاً من قيمة التذاكر بنسبة ٦٠٪ بالنسبة للصحفيين.. وأضاف في لقاء صحفي مع ممثلي أجهزة الإعلام في عدن عقده على هامش اللقاء الدوري للمديرين الإقليميين والمناطق لشركات الطيران العالمية العاملة في اليمن «بارينتج» في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن الذي كُرس لمناقشة عدد من القضايا المتصلة بعمل شركات الطيران العالمية العاملة في اليمن وأوضاع النقل الجوي ومتطلبات السوق وآليات العمل بتنفيذ نظام التذكرة الالكترونية.. أضاف أنه سيتم إعادة تأهيل كوادر الشركة تواكباً مع آلية العمل اليوم التي تعتبر في مجملها آلية واحدة تستخدم الحواسيب والآلية المنظمة المعقدة، الأمر الذي سيترتب عليه إجراء دورات تدريبية مكثفة لإعادة تأهيل الكوادر.. وأعاد عبدالله لطف المترب إلى الأذهان أن المجال الجوي أصبح مفتوحاً أمام شركات الطيران وفقاً لنظام الأجواء المفتوحة لتعمل كل شركة وفق تقديراتها وجدواها الاقتصادية دون أية قيود.. مشيراً إلى أن اللقاء قد بحث إلى جانب ذلك متطلبات السوق ومستجدات حركة النقل والآلية الجديدة للتعامل مع وكالات الطيران فيما يتعلق بأهلية تلك الوكالات ومدى التزامها بالمعايير التي تضعها منظمة «الأيتا» لتأمين وضمان توريد المبالغ لشركات الطيران وتطوير أدائها.. كما نوه إلى العمل المشترك بين شركة الخطوط الجوية اليمنية وشركات الطيران العالمية، مشيراً بهذا الخصوص إلى الاتفاقية التي وقعتها اليمنية مع الخطوط الجوية المصرية وغيرها من الشركات دون أية ارباكات.. كما تطرق إلى التوسع الذي شهدته الشركة في شبكة النقل للخطوط الجوية اليمنية والتي ستمكن المسافر من الانتقال من صنعاء وعدن إلى باريس وروما وفرانكفورت ومستقبلاً إلى نيويورك وهذا ما لم يكن موجوداً في السابق. في حين أوضح الأخ محمد عبدالباري الجنيد مدير منطقة عدن لشركة الخطوط الجوية اليمنية لصحيفة «الميثاق» ان عدن تشهد حركة نقل جوي نشطة وملحوظة وتوقع أن تتواصل حركة النقل بشكل كبير جداً حيث أصبح بإمكان الكثير من المسافرين الانطلاق من عدن إلى عدد من بلدان العالم مباشرة.. كما ستشهد حركة الطيران اليمنية وشركات الطيران العالمية الأخرى العاملة في اليمن ملاحة جوية متميزة خلال الأعوام القادمة تناغماً مع الحركة الاقتصادية والتجارية والنهضة العمرانية التي تشهدها محافظة عدن.

وأشاد في هذا الخصوص بالاهتمام والرعاية التي توليها قيادة الشركة ممثلة في الكابتن عبدالخالق صالح القاضي رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية في عملية التطوير والتحديث التي تشهدها منطقة عدن وغيرها من مناطق الشركة في الجمهورية اليمنية.

وكان الأخ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن الذي يرأس الاجتماع الدوري لشركات الطيران العالمية العاملة في عدن قد أكد استعداد قيادة محافظة عدن والمجلس المحلي بذل كل ما من شأنه تذليل أي صعوبات تواجه شركات الطيران العاملة في عدن..

وقال: إن قيادة المحافظة لن تألو جهداً في سبيل تقديم كل الدعم والاهتمام والرعاية لشركات الطيران العاملة في العاصمة الاقتصادية والتجارية تناغماً مع اهتمام القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- بعدن والمنطقة الحرة الواعدة.

بين يدي أمين العاصمة.. عن حديقة السبعين:

ممنوع الدخول يا «حمود»!!

عبدالله الشعوبي

■ هذه قضية تهم الجميع: الأفراد والجهات الحكومية والسلطة المحلية.. وأنا هنا أكتب لأجلنا جميعاً.. ولكنني وبدرجة أساسية أرجو أن يقع الموضوع بيد الدكتور يحيى الشعيبي أمين العاصمة ويقرأه.. وأثق أنه لن يسكت أو يرضى بما هو حاصل..

● ستة أشهر تقريباً وأولادي لا يخرجون عن خط سير واحد وهو الذهاب من والى المدرسة، وفرض الإقامة الجبرية على الجميع بدون استثناء وهذه الأوامر وجهت إليهم بعد اخراجهم للنزهة أثناء اجازة عيد الفطر المبارك التي هزت أركان الوضع الاقتصادي للأسرة وتركته مختلاً حتى الآن.. يعاني الضمور والهزال!

● جاء عيد الأضحى المبارك وحاول الأولاد التقرب والتوسط عن طريق ربة الصون والعفاف عسى ولعل أوافق على خروجهم للنزهة ولو لأقرب مكان في أمانة العاصمة.. ورغم كل الاستعطاف والترجي والدعاء لي بالصحة والعافية وطول العمر إلاّ أنني ألححت على عدم الخروج كون الوضع المادي لا يحتمل.. وقطعت وعداً لهم أنني سوف أخذهم في اجازة نصف العام الدراسي.. ومرت الأيام والشهور والأولاد يحسبونها بالثواني حتى أكمل الجميع اختباراتهم.

الكل كانوا يقدرون طبيعة عملي وكانوا يخجلون إذا أرادوا تذكيري بالوعد الذي قطعته لهم..

● وعندما تأكد لهم بأن يوم الاثنين هو اليوم الوحيد الذي استريح فيه بعد الظهر التفوا حولي جميعاً وحاولوا مداعبتي بكلمات معسولة للسماح بإخراجهم للنزهة كون الفصل الثاني من العام الدراسي قادماً.

واقتهم على مضض شريطة أن يتم الخروج بعد الساعة السليمانية.. ففرحوا وزغردوا الكل كان على أهبة الاستعداد.. أخذنا لوازم «النزهة» كي نأخذ قسطاً من الراحة واستنشاق الأتربة المتصاعدة من الشوارع والانفاق التي تحفر حالياً!

وأنا على مقربة من بداية السبعين كنت استمع الى إحدى الاغنيات كي تعطي للنزهة جواً من البهجة والفرح والمتعة، وكان الأولاد يرددون الكلمات ويصفقون بشوق ولهفة وحرارة لدخولهم «حديقة الزهور».. تلك الحديقة التي مللتها من كثرة التردد عليها في كل موسم لأنها المتنفس الوحيد على مستوى الأمانة!! ومع ذلك «قد احنا قابلين بالحاصل».

● عندما اقتربنا أكثر فأكثر كان الزحام على أشده وصراخ رجل المرور من على مكبر الصوت كان يثير الرعب في قلوب الاطفال، لأن العبارات التي كان يتلفظ بها مفزعة.. يا دباب.. يا دباب.. يا هيلوكس.. يا قليل الذو.. و.. الخ.

● حمدت الله على سلامة الوصول وعلى وجود مكان ضيق حشرت فيه سيارتي «العرجاء».. هرع الأولاد ولم يسعفهم الوقت للانتظار ريثما أقفل أبواب السيارة.. دخل الجميع وهم يحملون وجبة العشاء التي لم يتعودوا عليها منذ سنوات وكانوا يتلفتون الى الخلف لكي يتأكدوا من لحاقي بهم.

● وصلت الى بوابة الدخول وفُوجئت برجلين ينقضان عليَّ كالوحش المفترس أحدهما يرتدي زياً عسكرياً والآخر مدنياً.. هدأت من روعهما وقلت لهما إنني أريد اللحاق بأولادي الستة وها هم أمامك يلوحون لي لأدخل.

رد عليَّ قائلاً: قلت لك ممنوع الدخول يا «حمود».. سألته: لماذا، أنا لست ارهابياً ولا من أتباع الحوثي، واسمي ليس حمود.. أنا مواطن صالح وهذه بطاقتي الشخصية والعائلية، واذا أردت صورة من عقد «النكاح» فليس لدي مانع، لأن الأخوة في الله -عندما كانوا شركاء في حكومة الائتلاف كان انصارهم يطلبون من مرتادي الحدائق صورة من عقد النكاح إذا كان المرتاد للحديقة ترافقه امرأة..!!

● صاحبنا الحارس يريد أن يستعرض عضلاته أمام الداخلات من النساء ويرفع صوته شيئاً فشيئاً.. عاد الأولاد الى البوابة وطلبوا منه السماح لي بالدخول، إذ لا يمكنهم الدخول بدون رب الأسرة.. فقال لهم اليوم للنساء مثل «الحمام» يوم للرجال ويوم للنساء وبطريقة استفزازية، لا تليق بشخص كهذا في مرفق عام ولا تليق بنا كمواطنين لهم الحق في ارتياد حدائق العاصمة.

رجوته أن يستدعي المسئول الأعلى منه رتبة كي يتفهم الموضوع ربما أن صاحبنا يجهل الأمور أو أنه تحت تأثير خدارة «الصوطي»!

● من حسن الحظ أن كبيرهم كان في الممر.. تقدمت إليه وعرفته بنفسي راجياً منه السماح لي بالدخول الى «جنة الخلد» لنقضي بعض الوقت الذي شارف على الثامنة مساءً.. وهذه حديقة وليس مكاناً محظوراً ارتياده.

ولكن لا حياة لمن تنادي فكان رده أغلظ ممن سبقه.. عُد من حيث أتيت قالها على عجلة من أمره «ومن شق نخره» يا لها من حديقة.. ويا له من نظام.. ويا لهم من حراس.

الخلاصة أننا عدنا والعود أحمد.. وهكذا هي النزهة في بلادنا وإلاّ بلاش ورب ضارة نافعة!!

معالي وزير الدولة أمين العاصمة

● هذه هي حديقة السبعين.. الوحيدة التي تمنح سكان العاصمة بعض هواء نقي والقليل من الفسحة للتنزه وتذكر الخضرة.

ومع ذلك.. الحديقة تحولت الى مشكلة حقيقية ونرجو من معاليكم ايجاد حل لها وتصحيح هذا الوضع المختل تماماً.. فكيف يُطلب من الآباء ترك أطفالهم ونسائهم يدخلون الحديقة ولا يسمح لهم بالدخول؟ وما الفكرة «العبقرية» التي تقف خلف هذا العك والفوضى؟!

وهل علمتم يا معالي الأمين أن حديقة في الدنيا تقول لروادها: «ممنوع دخول الرجال والآباء»؟!. باستمرار يعود الاطفال والأسر أدراجهم دون دخول الحديقة، لأن آباءهم ممنوعون من الدخول.. فهل هذا معقول ومقبول؟!